العدد (2305)
السنة التاسعة - الخميس
(17) تشرين الثاني 2011

أسعار العملة في مزاد البنك المركزي

السعر الأساسي الذي رسا عليه البيع	١١٧٠/ دينار/ دولار
المبلغ المباع من قبل البنك بالسعر المعلن	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
مجموع عروض الشراء/ (دولار)	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
عدد المصارف المساهمة في المزاد	٢١

اسعار النفط

خام القياس الأوروبي مزيج برنت	١٠٦ دولارات للبرميل
الخام الأمريكي الخفيف	٨١,٢٦ دولار للبرميل

الحكومة تعلن قرب إحالة موازنة ٢٠١٢ إلى البرلمان

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

قاعة البرلمان

أعلن رئيس الوزراء نوري المالكي، أن الموازنة المالية للعام ٢٠١٢ ستحال إلى مجلس النواب، مبيناً أن دولا كثيرة وافقت على تنفيذ المشاريع بطريقة الدفع بالآجل، وقال خلال مؤتمر للمحافظين ورؤساء مجالس المحافظات عقد بمجلس الوزراء، إن "مجلس الوزراء سيحيل الموازنة المالية للعام ٢٠١٢، إلى مجلس النواب قريبا"، مؤكدا أن "الموازنة ركزت على الجانب التشغيلي مما اجهدها كثيرا". لافتاً إلى ان أسباب زيادة النفقات التشغيلية يعود إلى "المطالبات الكثيرة بزيادتها" وأضاف المالكي أن "هناك لجنة تعمل على تكثيف الموازنة من اجل زيادة النفقات الاستثمارية لتكون ٣٠٪"، مشيراً إلى أن الحكومة "تسعى لتعويض النقص الحاصل في النفقات الاستثمارية بمشروع البنى التحتية"، وتابع المالكي: على المسؤولين في المحافظات "التوجه إلى الاستثمار في القطاع الخاص والاستعانة بالاستثمار الأجنبي ليكون رأس المال المحلي والأجنبي مساعدا لنا في الأعمار وتوفير الخدمات المطلوبة".

وكانت وزارة التخطيط قد أعلنت، في الـ٢٢ أيلول الماضي، أن الموازنة المالية لعام ٢٠١٢ ستتراوح بين ١١٢ و ١٢٠ مليار دولار، مؤكدة أن ٣٥٪ منها خصصت للموازنة الاستثمارية، مبينة انها ستكون ثاني أكبر موازنة في الوطن العربي بعد المملكة العربية السعودية.

وترحب الحكومة بدعوة الشركات الأجنبية لتنفيذ مختلف المشاريع في البلاد بطريقة الدفع بالآجل، لاسيما بعد أن أبدى العديد من الشركات، الرغبة بالعمل على وفق هذا الأسلوب الذي تراه الحكومة مفيداً لها خاصة أن البعض من الشركات الأجنبية عرضت العمل بالآجل لمدة عشر سنوات دون فوائد.

وأقر البرلمان العراقي في تشرين الأول ٢٠٠٦ قانون الاستثمار العراقي، الذي قيل عنه في حينه إنه سيفتح الأبواب على مصراعيها أمام الاستثمار الأجنبي، بسبب تقديمه الكثير من التسهيلات للمستثمرين الأجانب، إلا أن العديد من الشركات الأجنبية ما تزال مترددة بسبب تخوفها من الواقع الأمني غير المستقر في العراق، إضافة إلى أن القانون لم يكن يمنح المستثمرين حق ملكية العقار الخاص بالمشروع، وساوى بين المستثمر العراقي والأجنبي في كل الامتيازات، باستثناء تملك العقار، إذ يمكّن المستثمر الأجنبي من استئجار الأرض لمدة ٥٠ سنة قابلة للتجديد، بحسب الفقرة ١١ من قانون الاستثمار.

ويتوجب على المستثمرين أن يقدموا مشاريعهم للهيئة الوطنية للاستثمار أو هيئة استثمار الإقليم أو المحافظة للحصول على إجازات الاستثمار، ويمكنهم أن يتقدموا بطلب إجازة الاستثمار إلى "دائرة النافذة الواحدة" التي استحدثتها الهيئة الوطنية للاستثمار، والمخوّلة إعلام المستثمر بقرار الهيئة النهائي خلال ٤٥ يوما للقضاء على الروتين الإداري في منح الإجازة الاستثمارية. إلى ذلك أعلنت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي حصولها على موافقة مجلس الوزراء على تمديد تدوير الأموال إلى منتصف شباط.

وقال وزير التخطيط علي شكري بحسب وكالة (آكانيوز) إن "وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي استحصلت موافقة رئيس مجلس الوزراء على تمديد تدوير أموال موازنة عام ٢٠١١ إلى منتصف شباط بدلاً من شهر تشرين الثاني الجاري".

وأضاف شكري: أن تأخير عملية تدوير موازنة عام ٢٠١١ تهدف إلى فسح المجال الى الوزارات ومجالس المحافظات لتنفيذ مشاريع إستراتيجية خلال موازنة عام ٢٠١١ ورفع مستوى الانجاز بما يتناسب مع الجهود المبذولة لتوفير الخدمات الرئيسة".

وتابع شكري أن "وزارة التخطيط اتفقت مع وزارة المالية على إجراء عملية تدوير الأموال لموازنة عام ٢٠١١ واستمرار صرفها إلى الوزارات والمؤسسات الحكومية".

الى ذلك قال الناطق الرسمي باسم الحكومة علي الدباغ أن مجلس الوزراء ناقش في جلسته الاستثنائية مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية لعام ٢٠١٢

وأضاف الدباغ: انه تم تخصيص مبلغ ١٣١ ترليون دينار عراقي (١١٢ مليار دولار) كموازنة إجمالية اتحادية بزيادة قدرها ٣٦٪ عن العام الماضي.

وتابع الدباغ أن "إجمالي الإيرادات الاتحادية قد بلغ ١٠٧,٧ ترليون دينار (نحو ٩٢ مليار دولار) بعجز إجمالي قدره ٢٣,٣ ترليون دينار عراقي (٢٠ مليار دولار) يتم تغطيته من المبالغ النقدية المدورة من موازنة العام الحالي ٢٠١١ ومن الاقتراض الداخلي والخارجي ونسبة من الوفر المتوقع من زيادة أسعار بيع النفط أو زيادة الإنتاج أو الاقتراض من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

اللجنة المالية تستبعد ارتفاع قيمة الدينار أمام الدولار خلال العام المقبل

□ بغداد/ المدى الاقتصادي

استبعدت عضو اللجنة المالية البرلمانية نجيبة نجيب زيادة سعر الدينار العراقي أمام الدولار الأميركي خلال السنة المقبلة، مشيرةً الى ان الاقتصاد العراقي مازال معتمدا على إيرادات النفط سنوياً.

وقالت نجيب بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء) أتوقع خلال عام (٢٠١٢) احتفاظ الدينار العراقي بسعره أمام الدولار الأمريكي ولن تزداد قيمته كون العراق ما زال اقتصاده أحادي الجانب معتمدا على النفط في إيراداته السنوية.

وأضافت نجيب: إذا أرادت الحكومة أن تجعل الدينار العراقي قويا باتجاه العملات الأجنبية فعليها أن تفكر بكيفية تقوية الاقتصاد العراقي وتنوعه من خلال تفعيل جميع القطاعات الاقتصادية في البلد.

وتابعت نجيب: أن هناك اجتماعات متكررة من قبل إدارة السياسات المالية والنقدية وبعض أعضاء اللجنة المالية البرلمانية حول كيفية تقوية الدينار العراقي امام العملات الاجنبية، مؤكدةً: حتى الآن لم تتخذ اجراءات تطبيقية لهذا الموضوع لكن الاحتفاظ بسعره سيستمر حتى السنة القادمة. وأشارت الى أن إدارة السياسة النقدية والمتمثلة بالبنك المركزي من ضمن إنجازاتها المحققة هو الاحتفاظ بسعر الدينار العراقي أمام الدولار الأميركي بعد ما كان خلال السنوات الماضية متذبذباً بقيمته تجاه الدولار.

وقال عضو اللجنة المالية عبدالحسين الياسري في تصريح سابق (الوكالة الإخبارية للأنباء): إن الدينار العراقي حالياً بدأ يتعافى تقريباً عما كان عليه في السابق ويتم التعامل به في أغلب دول العالم كسوريا والأردن ولبنان وغيرها وبالإمكان أن يستبدل الدينار بأي عملة دولية، مؤكداً أن الدينار العراقي الآن أصبح عملة معترف بها دولياً كما كان في السابق، ورفع سعره أمام الدولار الأمريكي، مبيناً أن سعر صرف الدينار امام الدولار كان(٣٠٢٧) دينارا، أمّا الآن فقد أصبح سعره (١١٩١) دينارا، وهذا يدل على أن الدينار العراقي بدأ يتعافى.

محل صرافة

ان سياسة الطاقة في العراق تدور حول النفط، لكن بما ان الاهتمام يتحول الى ثروات الغاز الطبيعي لذا فان النزاعات تدور حول تقسيم هذه الثروات. ذكر بعض المحللين بان المشروع الجديد يركز على الغاز المختلط الغزير في حقول النفط الجنوبية، بينما حقول الغاز في الصحراء الغربية تبقى غير مكتشفة حتى الآن.

في اتفاق حديث آخر، أكد مسؤولون في اقليم كردستان العراق ان شركة اكسون موبيل قد وقعت عقدا لاستكشاف النفط هناك.

البصرة تتخذ إجراءات لتسهيل دخول المستثمرين الأجانب

□ البصرة/ متابعة المدى الاقتصادي

قال رئيس هيئة استثمار محافظة البصرة خلف البدران في بيان، صدر عن الهيئة، إنه "تم الاتفاق مع الأطراف ذات العلاقة على استحصال سمات الدخول للمستثمرين الأجانب خلال ٤٨ ساعة"، مبينا أن "المرحلة الحالية ستشهد قفزة نوعية بشأن التسهيلات التي يحتاجها المستثمرون من خلال اختصار الزمان وتقليل الروتين والإجراءات المتبعة لاستحصال سمات الدخول".

وأضاف البدران أن "هذه الخطوة ستسهم أيضا في تجاوز أهم العقبات التي تعترض اطلاع المستثمرين والشركات على الفرص الاستثمارية واغتنامها لإقامة مشاريع بالمحافظة"، مشيرا إلى أن "هيئة استثمار البصرة والمحافظة ومديرية جنسية البصرة اتفقوا على اعتماد المخطابات الالكترونية، والتنسيق بالاتصال الهاتفي، بدلا من المراسلات المتبعة والروتين التي أصبحت عائقا أمام جذب رؤوس الأموال الأجنبية".

وكانت الآلية المركزية المتبعة لمنح سمات دخول المستثمرين تتلخص بتقديم المستثمر الطلب إلى هيئة استثمار المحافظة، يتضمن تسمية كفيل عراقي إن وجد، مع نسخة من جوازات السفر، إضافة إلى ملخص لأعمال الشركة وهدف الزيارة، لتقوم بعدها هيئات المحافظات بإرسال الطلب للهيئة الوطنية للاستثمار للبت به عبر استمارة خاصة إلى مديرية الإقامة في وزارة الداخلية. كما يجب أن ترسل نسخة من التأشيرة أيضا إلى وزارة الخارجية لإشعار سفارة العراق أو القنصليات في بلد المستثمر بحصول الموافقة، وغالبا ما تصل الموافقة إلى هيئة استثمار المحافظة ولاتصل إلى السفارات.

وأقر البرلمان العراقي في تشرين الأول ٢٠٠٦ قانون الاستثمار العراقي، الذي قيل عنه في حينه إنه سيفتح الأبواب على مصراعيها أمام الاستثمار الأجنبي، بسبب تقديمه الكثير من التسهيلات للمستثمرين الأجانب، إلا أن العديد من الشركات الأجنبية ما تزال مترددة بسبب تخوفها من الواقع الأمني غير المستقر في العراق، إضافة إلى أن القانون لم يكن يمنح المستثمرين حق ملكية العقار الخاص بالمشروع، وساوى بين المستثمر العراقي والأجنبي في كل الامتيازات، باستثناء تملك العقار، إذ يمكّن المستثمر الأجنبي من استئجار الأرض لمدة ٥٠ سنة قابلة للتجديد، بحسب الفقرة ١١ من قانون الاستثمار.

النمسا تؤكد استعدادها لتوقيع ست اتفاقيات اقتصادية

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

أعلن وزير الخارجية هوشيار زيباري عن تسلمه مذكرات تفاهم للتعاون حول عدد من القضايا من النمسا، مؤكداً سعيه إلى تفعيل اللجنة العراقية النمساوية الوزارية العليا، فيما أعرب نظيره النمساوي عن استعداد بلاده لتوقيع ست اتفاقيات مع العراق بقيمة ٦٠ مليون دولار. وقال زيباري خلال مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره النمساوي ميخائيل شبيندل إن "زيارة وزير الخارجية النمساوي ستؤسس إلى علاقات ايجابية وبناءة بين البلدين"، مبيناً أنه "حسب معلومات الوفد النمساوي فإن العراق الشريك التجاري الثالث للنمسا في منطقة الشرق الأوسط". وأضاف زيباري أن "العراق يسعى إلى تفعيل اللجنة العراقية النمساوية الوزارية العليا"، مشيراً إلى أنه "تسلم من الجانب النمساوي مجموعة من مذكرات التفاهم للتعاون حول عدد من القضايا، كما تم بحث عدد من القضايا الدولية والإقليمية".

ولفت زيباري إلى أن "الوفد النمساوي لديه برنامج مكثف للقاءات مع رئيس الجمهورية جلال طالباني ورئيس الوزراء نوري المالكي"، مؤكداً أن "الوفد يمثل رجال الأعمال وأصحاب الشركات التجارية المهمة، كما سيحضر منتدى اقتصاديا وتجاريا مع الهيئة الوطنية للاستثمار". من جهته، قال شبيندل خلال المؤتمر "جلبنا وفداً كبيراً وننوي توقيع ست اتفاقيات بمبلغ ٦٠ مليون دولار وهناك مجال أكبر للتعاون"، مؤكداً دعم بلاده لتحقيق الاستقرار في العراق وتفعيل دوره في المنطقة.

وأضاف شبيندل أن زيباري وافق على الدعوة التي قدمت إليه لزيارة النمسا، مشيراً إلى أنه "تم بحث عدد من المواضيع الاقتصادية وضرورة حماية الأقليات الدينية وخاصة المسيحية منها".

إحالة مشروع محطّة كهرباء المنصورية الغازية لشركة فرنسية

□ ترجمة: عبدالخالق علي

وافق مجلس الوزراء على إحالة مشروع محطة كهرباء المنصورية الغازية إلى شركة فرنسية بمبلغ نحو ٥٤٠ مليون دولار، ليتم تنفيذه بالأسلوب الجاهز وعلى أساس الدفع بالآجل خلال ١٨ شهراً.

وقال المتحدث الرسمي باسم الحكومة علي الدباغ في بيان صدر أمس إن "مجلس الوزراء قرر الموافقة على إحالة مشروع محطة كهرباء المنصورية الغازية بسعة (٤X١٨٢) ميغاواط، إلى عهدة شركة الستوم الفرنسية وبمبلغ إجمالي قدره ٥٣٩ مليون و٤٦٣ ألف دولار"، مبيناً أن "المشروع سينفذ بأسلوب المشروع الجاهز وعلى أساس الدفع بالآجل وبفترة تنفيذ أمدها ١٨ شهراً".

وأضاف الدباغ: أن التفاوض مع شركة الستوم الفرنسية جاء استناداً إلى الاتفاقية الموقعة في ٢٨ تموز ٢٠١٠ مع الشركة نفسها وبسعر نوعي تنافسي مقبول وهو ٧٣٠,٩٧٦ دولار للميغاواط الواحد".

ولفت الدباغ إلى أنه "تمت مفاتحة شركة مبنى الإيرانية بشأن المشروع نفسه لتقديم عرضها، والذي تضمن مواد ومعدات إيرانية لم تجربها الوزارة بالسابق، وبكفاءة وحدات تقدر بـ٣٤,٤٪ بينما كان عرض شركة الستوم الفرنسية بمعدات ومواد من مناشئ عالمية معروفة"، مؤكداً في الوقت نفسه أن "الأخير يوفر استهلاك الغاز مقارنةً مع عرض الشركة الإيرانية".

في الوقت نفسه صادق مجلس الوزراء على عقد بمليارات الدولارات مع شركة شل الملكية الهولندية العملاقة، والخاص بجمع كميات كبيرة جدا من الغاز الطبيعي المتسرب الذي يتم حرقه حاليا أثناء ضخ النفط إلى سطح التربة في ثلاثة من اكبر حقول النفط في جنوب العراق.

هذا المشروع، الذي سيقلص كثيرا من تسرب الغاز، يهدف الى استجلاب طرائق حديثة في إدارة حقول النفط الى هذه الصناعة التي تجمدت بسبب العقوبات والحروب. بالإضافة الى ذلك، فانه يعزز موطئ قدم شركة شل في الوقت الذي تتنافس فيه شركات البترول العالمية من اجل الحصول على فوائد في واحد من البلدان القليلة في العالم التي يمكن الوصول إليها بسهولة والتي تفتح حقولها أمام الاستثمارات الجديدة.

لكن في الوقت نفسه، فان هذا المشروع يضرب على الوتر السياسي. فبعض أعضاء البرلمان العراقي قد احتجوا على هذه الصفقة التي اعتبروها عرضا سخيا لشركة شل و شريكها الياباني–ميتسوبيشي، على رغم أن الاستثمار –١٧ مليار دولار على مدى ٢٥ عاما لانشاء انابيب و مصافي لجمع الغاز– سيضخ عبر شركة مشاركة جديدة تمتلك شركة غاز الجنوب الحكومية العراقية ٥١ بالمئة منها.

قال علي الدباغ الناطق باسم الحكومة ان مشروع شركة شل وميتسوبيشي يشمل حقول الرميلة وغرب القرنة و الزبير، التي يتم تشغيلها من قبل مجموعة شركات على رأسها بي بي و اكسون و لوكويل الروسية و ايني الايطالية. في هذه الحقول الثلاثة يتم حرق ٧٠٠ مليون قدم مكعب من الغاز المختلط سنويا.

مشروع شركة شل هو واحد من عدة مشاريع تؤسس بنية تحتية مشتركة في الجنوب لشركات فازت بعقود فنية عام ٢٠٠٩، والتي تعتبر من الشركات الأولى التي فازت بحقول النفط العراقية منذ سقوط حكم صدام حسين عام ٢٠٠٣. فمثلا، شركة اكسون موبيل تبني مصنعا لتسيير المياه المغذية للحقول وهو ما تحتاجه كافة الشركات لضخ المزيد من النفط. و قالت شركة شل انها ستبيع الغاز الى شركات الكهرباء في العراق او ربما تقوم بتصدير البعض منه.

يقول المدير التنفيذي لشركة شل، بيتر فوسر، "إن الحصول على هذا الغاز سيوفر إمدادا موثوقا للطاقة الكهربائية في العراق وفي الوقت نفسه يقلص من تسربه. كما انه يرسل رسالة ايجابية عن بيئة الاستثمار في البلاد".

محطة كهربائية

■ عن: نيويورك تايمز